المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 12 شباط 2024
No.12 Feb 2024

النظام القانوني لرقابة الادارة على تنظيم اقتصاد السوق أثناء الازمات

م.م الهام عمير صاحي
الجامعة التقنية الجنوبية \ المعهد التقني البصرة
Alhaam.omeer@stu.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأحكام المتعلقة بالنظام القانوني للرقابة التي تمارسها الإدارة على التنظيم الاقتصادي خلال الأزمات المالية، وتم دراسة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى بيان مفهوم النشاط الاقتصادي ومن ثم بيان أشكال الرقابة على تنظيم الاقتصاد والمجالات المتعلقة بها ونطاق تدخل الفعلي للدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.وإن ممارسة الأعمال الاقتصادية من قبل المؤسسات و الجهات المختصة له أثر كبير على تقدم الدول، حيث إن التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية يؤدي إلى التأثير على كافة المجالات والنطاقات. وفي الختام لخصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أهمها أن تعتبر الإدارة من ابرز الكيانات التي تتأثر بشكل كبير ومباشر بالسياسات الاقتصادية المتبعة في المؤسسات التي تتبع لها، الأمر الذي يوجب عليها ممارسة دور تنظيمي و رقابي ذو فاعلية كبيرة في تسيير أمور الاقتصاد وتنظيمه بالشكل الذي يحد من الأزمات المالية التي تتم و الآثار التي تنتج عنها.

الكلمات المفتاحية: الرقابة، اقتصاد السوق، الأزمات المالية، النشاط الاقتصادي.

The Legal Framework for Governmental Oversight of Market Economy Organization During Times of Crises.

Ilham Omair Sahi
Southern Technical Univrsity
Technical Institute Of Basrah

Abstract

This research aims to shed light on the provisions related to the legal system of control exercised by the administration over economic organization during financial crises. This topic was studied by addressing the concept of economic activity and then explaining the forms of control over the organization of the economy and the areas related to it and the scope of the state's actual intervention to achieve economic stability. The practice of economic activities by institutions and competent authorities has a significant impact on the progress of countries, as exposure to economic and financial crises leads to an impact on all fields and scopes. In conclusion, the study was summarized into a set of results and recommendations, the most important of which is that the administration should be considered one of the most prominent entities that is greatly and directly affected by the economic policies followed in the institutions to which it is affiliated, which requires it to exercise a highly effective regulatory and supervisory role in managing the affairs of the economy and organizing it in a proper manner which limits the financial crises that occur and the effects that result from them.

Keywords: Control, Market Economy, Financial Crises, Economic Activity.

مشكلة البحث:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في الاجابة على السؤال المحوري التالي"ما مدى فاعلية الرقابة الإدارية على تنظيم اقتصاد السوق وخاصة في أثناء الأزمات؟"

في واقع الامر فإن الإجابة على هذه الإشكالية يدفعنا للتطرق لمجموعة من التساؤلات، التي تتمحور في النقاط التالية:

1- ما مفهوم النشاط الاقتصادي؟
2- اشكال رقابة الإدارة على تنظيم الاقتصاد؟
3- ما هي مجالات تدخل الإدارة النشاط الاقتصادي؟
4- ما حدود و نطاق تدخل الإدارة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

أهمية البحث:

تتمثل و تبرز أهمية البحث في كونه يقوم بتسليط الضوء على دور الرقابة الإدارية التي تتم على تنظيم اقتصاد السوق وخاصة في اثناء الأزمات التي تؤثر بشكل سلبي على سير السوق وعلى الاقتصاد الدولي وبيان حدود الرقابة الإدارية المطبقة مدى فاعليتها في التنظيم الفعلي.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بالإسلوب التحليلي القائم على تحليل النصوص القانونية، بالإضافة إلى جمع المصادر والمراجع والدراسات ذات العلاقة بالموضوع للتوصل للاستنتاجات والحلول.

التقسيم العام للبحث:

المبحث الأول: ماهية النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: اشكال رقابة الإدارة على تنظيم الاقتصاد.

المبحث الثاني: حدود تدخل الإدارة الرقابي في النشاط الاقتصادي.

المطلب الاول: مجالات تدخل الإدارة النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: نطاق تدخل الإدارة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول

ماهية النشاط الاقتصادي

تحتل الإدارة مكانة مهمة في المجتمع على اعتبار المدير والمنظم لكافة شؤون الأجهزة في كافة المجالات على اختلافها، الأمر الذي دفع الفقهاء والباحثين لتناول دور الإدارة في النشاطات الاقتصادية منذ القدم وإلى الوقت الحاضر. حيث أنه للدولة دور كبير وبارز في قيادة وتوجيه الاقتصاد لتحقيق الأهداف التنموية من خلال تبني التخطيط على اعتباره وسيلة للتنمية الاقتصادية، وعلى اختلاف شكل التدخل الممارس من قبل الإدارة ونطاقه إلا أن هناك اتفاق من الفقه والباحثين على ضرورة الدور الذي تمارسه خاصة في ظل المستجدات والتطورات التي تطرأ على الساحة الإدارة. بحيث لا يمكن أن تكون الإدارة حيادية أو أن تقوم بحسر دورها في المجالات الاقتصادية، على اعتبار أنها المحور الأساسي في الأنظمة

الاقتصادية وخاصة في ظل التطورات الاقتصادية وفي ظل ما يفرض من قبل العولمة من مجالات جديدة ترتب عنها عدة أزمات مالية.

المطلب الاول: مفهوم النشاط الاقتصادي

تقوم الإدارة على إدارة كافة النشاطات في مختلف المجالات في داخل كيانها من خلال امتلاك العديد من الصناعات العامة التي تساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية والسعي لتطبيق بعض نظريات التنمية الخاصة التي تساهم في حث الحكومات على التدخل الواسع في النشاطات الاقتصادية للتخلص من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

الفرع الاول : تعريف النشاط الاقتصادي والأزمات المالية

اولا : تعريف النشاط الاقتصادي

يقصد بالأنشطة الاقتصادية ما يبذل من مجهودات من قبل الأفراد لإشباع الاحتياجات أو الحصول على الأموال والخدمات، وتتمثل في الأفعال والمبادرات التي يتخذها الأفراد في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالإنتاج و المبادلة والتوزيع والاستهلاك .

ويعرف بأنه نظام من الأنظمة الاقتصادية المعاصرة التي تعتمد وتستند على العديد من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات الإنتاج والتوزيع والتداول بهدف اشباع الاحتياجات العامة للأفراد والجماعات.

ويتضمن النشاط الاقتصادي عدة قطاعات من أبرزها المحروقات والنقل، بالإضافة للعديد من الفروع والوحدات الاقتصادية المختلفة التي تقوم بمهام معينة كإنتاج السلع أو تقديم الخدمات وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال استخدام وسائل متعددة منها العمل والموارد الطبيعية والآلات.

وتسعى الإدارة ككل إلى وضع القواعد والتشريعات التي تساهم في ضبط المجال الاقتصادي بكافة صوره،[2] حيث أنها تسعى بشكل أساسي إلى تطوير وتوسيع النشاط الاقتصادي وتوزيع عوائده على الافراد بعدالة و فرض العقوبات على كل من يمارس افعال تنطوي على الاعتداء أو التأثير بشكل سلبي على هذه النشاطات.

ثانيا : مفهوم الأزمات المالية

تترك الأزمات المالية أثر كبيرا على الإدارة واقتصادها، حيث أنها تؤدي إلى اضطرابات في الأنظمة المالية المتبعة بشكل قد يحدث انهيار في مختلف القطاعات وإفلاس للعديد من المؤسسات المصرفية والمالية، كما تهدد استقرار العملة المالية والنظم الاقتصادية .

وتعرف الأزمة المالية حالة من الاضطراب والتوتر التي تؤدي إلى تعرض الاسواق المالية إلى اشكاليات متعددة تتعلق بالسيولة، حيث تأخذ الازمة شكل المديونية أو الأزمة المصرفية التي تتعلق بسعر صرف العملة التي تؤدي بالنتيجة إلى تدخل السلطات المختصة لإجراء الاصلاحات والتخلي عن السياسات المتبعة التي أدت إلى نشوء الأزمة بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل يلائم مع الوضع الراهن.

وتتعدد أشكال الأزمات المالية التي تتعرض لها الاسواق المالية فمنها ما يكون أزمة مصرفية أو أزمة مديونية أو أزمة النقد المالي الاجنبي، حيث أن الأسباب التي تؤدي لنشوء الأزمات المالية تتعدد وتختلف

[1] بشير معلاق (2019) الادارة الحديثة ،ط1 ، دار اليازوري ، عمان ، ص 19 .
[2] خضير كاظم حمود (2010) الاتصال الفعال في ادارة الاعمال ، ط1 ، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ص36 .

فمنها يحدث نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي أو اضطرابات القطاع المالي أو نتيجة لسياسات سعر الصرف.

الفرع الثاني : صور تدخل الإدارة في الأنشطة الاقتصادية

وقد تعرض موضوع تدخل الإدارة في الأنشطة الاقتصادية إلى العديد من المناقشات والدراسات التي انقسمت بين التأييد والاعتراض على تدخل الإدارة بعمل اقتصاد السوق أو فرض الرقابة عليه بشكل مباشر وحقيقي على اعتبار أن اضطرابات السوق والاقتصاد لا تتطلب تدخل الإدارة المباشر إلا أن الاتجاه الآخر من الفقه ذهب إلى تأييد تدخل الإدارة في التنظيم للاقتصاد والرقابة عليه لكون الاضطرابات التي تتعرض لها الإدارة في النطاق الاقتصادي تؤثر عليها ككل ولا يمكن مجابهتها إلا من خلال إيجاد حلول واقعية وفعلية للأزمات المالية اقتصادية.

اولا : الإدارة الحارسة

أخذ اصحاب الرأي الكلاسيكي بفكرة اطلاق الحريات الفردية والاعتماد على أفكار مدرسة الاقتصاد الحر القائم على رفض تدخل الإدارة في التأثير على اقتصاد السوق وامتناع عن التدخل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، على اعتبار أن دور الإدارة المناسب ينحصر في الدور الحراس ونتيجة لذلك ووفق اصحاب هذا الاتجاه فإنهم ينادون بضرورة إزالة القيود التي تعوق النشاطات الاقتصادية ومنح الافراد الحرية لتحقيق مصالحهم ومباشرة نشاطاتهم، وضرورة إلغاء الدور التنظيمي و الرقابي على الأنشطة المختلفة .

والسبب الذي أقام عليه اصحاب هذا الاتجاه رأيهم يتمثل في كون تدخل الإدارة سيؤدي للأضرار بالنظام لكون اجهزة الإدارة لا تعتبر كفؤ لتتولى مباشرة العمليات الاقتصادية على نحو يحقق المكافئة الفعلية .

ثانيا : الإدارة المتدخلة

يقوم اصحاب هذا الاتجاه على فكرة ضرورة تدخل الإدارة في مختلف النشاطات والمجالات، وخاصة النطاق الاقتصادي على اعتبار أن اقتصاد السوق يعاني من عدة اضطرابات واخفاقات تتطلب بشكل ضروري تدخل الإدارة لمعالجة الاضطرابات المتعددة ومن أمثلتها الافتقار للمنافسة الكاملة وعدم الاستقرار وعدم العدالة وإضافة لعدة آثار اجتماعية أخرى.

المطلب الثاني : اشكال رقابة الإدارة على تنظيم الاقتصاد

تسعى الإدارة من خلال تطبيق فكرة الرقابة سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة إلى تحقيق التوازن الفعلي و التقليل من الانحرافات في الاقتصاد و الابتعاد عن الازمات المالية، و لذلك فإن الدول تساهم بشكل كبير في الاضطلاع على السياسات المالية و النقدية و لقيام بالأعمال العامة وانشاء المرافق، و الغاية من وراء ذلك التأكيد على أن تدخل الإدارة يساهم في تحقيق التنمية الفعلية ي مجال الاستهلاك والاستثمار في ذات الوقت، الامر الذي ينعكس بشكل ايجابي على رفع معدلات التشغيل والنمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي و سيتم بيان حدود الرقابة على النحو التالي:

الفرع الأول : الرقابة المباشرة

تتحقق الرقابة و التدخل المباشر للدولة في النطاق الاقتصادي للأسواق المالية من خلال قيامها باتخاذ الاجراءات التي تساهم في رفع الانفاق العام في مجال الاستثمار لزيادة فرص العمل ومستوى الدخل مما ينعكس على رفع مستوى الانفاق والطلب الكلي .

العمل على توفير الخدمات الأساسية والضرورية، والتدخل عند ظهور حالة التضخم من خلال التقليل من النفقات الحكومية وتحديد الضرائب و التحكم بأسعار الفائدة .

الفرع الثاني : الرقابة غير المباشرة

تتمثل اشكال الرقابة غير المباشرة على المجال الاقتصادي في الإدارة من خلال القيام بتشريع القوانين والأنظمة المختلفة التي تساهم في مناهضة الاحتكار وتشجيع المستثمرين، والعمل على تطبيق السياسة المالية لتي تساهم في خفض سعر الفائدة ورفع مستوى الاستثمار وزيادة لطلب الكلي .

المبحث الثاني

حدود تدخل الإدارة الرقابي في النشاط الاقتصادي

تعتبر أنظمة الرقابة الحكومية على الاسواق والاقتصاد ذات أهمية كبيرة في نجاح منظمات الأعمال وتفادي حدوث الأزمات المالية، حيث تمارس جملة العوامل التي تقرر ملامح الرقابة من خلال مجموعة من الأنظمة المتكاملة دوراً فاعلاً في مدى إمكانية المنظمات لتحقيق أهدافه.

المطلب الاول: مجالات تدخل الإدارة النشاط الاقتصادي

تتعدد المجالات التي تتدخل فيها الإدارة لتنظيم اقتصاديات السوق بهدف مواجهة الأزمات المالية التي تتعرض لها، حيث أدى ظهور العوالم و تطبيقها إلى بروز وضع جديد للعلاقات الاقتصادية اتسمت بانكماش نشاط الإدارة و تأكل سيادتها الوطنية الأمر الذي جعل القوانين والتشريعات المطبقة قاصرة عن تنظيم العلاقات الاقتصادية وزيادة الآثار السلبية للأزمة المالية، وخاصة في ظل قلة التحكم في التدفقات والانسياب لرؤوس الاموال، بالإضافة إلى الاتجاه المتنامي نحو اندماج المؤسسات والمصارف المالية.

الأمر الذي أدى إلى تحول وظائف الإدارة إلى وظائف تدخليه ورقابية على السياسات الاقتصادية المتبعة في الاسواق المالية، و نتيجة لذلك سعت إلى الاضطلاع ببعض الوظائف الجديدة والتي تتمثل فيما يلي.

الفرع الأول: محاربة الفساد والفقر

يعد الفساد من أبرز صور الجرائم الاقتصادية في الكثير من الدول وخاصة الدول النامية، حيث يتم ممارسته على النطاق الاقتصادي والمالي وبأشكال مختلفة من أبرزها استغلال النفوذ لتحقيق العديد من المآرب والغايات الشخصية أو لدفع العمولات والرشاوي للمسؤولين والنافذين في السلطات المختصة للتغاضي عن المخالفات المرتكبة أو لأبرام العقود المتعلقة بالسلع الممنوع دخولها للبلاد أو لإنجاز المشاريع واتمام العقود بشكل مخالف لمبادئ الشفافية والنزاهة .

ومن أبرز العوامل التي ساهمت في انتشار الفساد بروز ظاهرة الاقتصاد الخفي و شيوعها التي أدت إلى انتشار الفساد وممارسته على نحو واسع وعدم فاعلية الأنظمة الضريبية وعدم عدالتها، وفرض العديد من القيود على الأجهزة الحكومية من خلال سن التشريعات والقوانين التي تحدد الدور الذي تمارسه الإدارة في تنظيم الاقتصاد والحد من الأزمات.

ويعد الفساد من أهم العوائق وابرزها التي تؤدي إلى تقليل الاستثمار الاجنبي المباشر وتحد منه وتقلل من درجة الاستفادة منه.

ويعد الفساد من أبرز الأمور التي تعمل على تقليل الربح و خفض حوافز الاستثمار، كما يؤدي إلى هبوط جودة البنى الأساسية في الإدارة و يؤدي لانخفاض الايرادات العامة نتيجة المحاباة وعدم تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة على الوجه السليم .

بالإضافة إلى ما سبق فان الفقر يعتبر من اكبر التحديات التنموية التي تعاني منها كافة الدول دون استثناء و التي تؤثر على السياسات الاقتصادية و تزيد من نسبة الأزمات المالية، على اعتبار أنه يترتب عليها العديد من الاشكاليات من أبرزها تدني مستوى الدخل وانتشار البطالة وظهور وانتشار لأمراض وتدني المستوى الصحي، الأمر الذي يدفع الإدارة بالنتيجة إلى ممارسة العديد من الاجراءات التداخلية مكافحته و ذلك من خلال اتباع لسياسات التي تضمن حد أدنى من المعيشة للأفراد ولعمل على انشاء شبكات الحماية الاجتماعية وتشجيع الاستثمار وزيادة معدلات الانتاج، واتباع سياسات حكومية فاعلة تضمن الشفافية والنزاهة .

الفرع الثاني : حماية المستهلك

إن التأثير الكبير للازمات المالية كان على فئة المستهلكين بشكل كبير على اعتبار أنها الفئة الاضعف و الحلقة الاقل قوة، مما يوجب على الدول اتخاذ الاجراءات التنظيمية والرقابية لتوفير الحماية الفعلية للمستهلكين من التأثر بالأزمات المالية، حيث أن المستهلك بات في الوقت الحالي عرضة لجملة من الممارسات غير المشروعة التي تعرض صحته وسلامته للأخطار المختلفة .

الامر الذي يوجب على الإدارة سن التشريعات القانونية والانظمة والتعليمات التي تكفل عدم تأثر المستهلك من الأزمات المالية ولا الممارسات غير المشروعة في الاقتصاد، بالإضافة لضرورة القيام بالحملات التوعوية الضرورية التي ترشد المستهلك لاستعمال أنمطة الاستهلاك المناسبة، و تمكين المؤسسات الرقابية من ممارسة دورها الفاعل والرقابي لتحقيق هذه الغاية .

المطلب الثاني : نطاق تدخل الإدارة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

يتعرض السوق الاقتصادي إلى العديد من الازمات المالية التي تتطلبي من السلطات المختصة التدخل لاتباع ووضع تنظيم معين يهدف للقضاء على كافة مظاهر الأزمة المالية التي تتشابه في أساسها على الرغم من وجود بعض الاختلافات فيما بينها، حيث أن التشابه بينها يكون في مظاهر الركود الاقتصادي وانخفاض الانتاج وما يتبع ذلك من زيادة نسبة البطالة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عدة مشاكل اجتماعية وسياسية .

الفرع الاول : أسس تحقيق الاستقرار الاقتصادي

لقد عمدت الدول العربية إلى اتخاذ عدة التدابير لمواجهة الازمات الاقتصادية السوق وذلك بهدف التقليل من آثار الأزمات والحد منها، حيث أنها سعت لمواجهة نقص السيولة من خلال استمرار الأنفاق الحكومي للتخفيف من تداعيات الازمة المالية، بالإضافة للإعلان عن خطط تحفيزية اقتصادية تهدف إلى مساعدة القطاعات الخاصة بتوفير ضمانات جزئية للبنوك مقابل توفير التسهيلات للقطاع الخاص ودعم الشركات التي تواجه الصعوبة في التمويل المستمر، والعمل على توفير ضمانات حكومية للائتمان والعمل على إعداد خطط لإعادة هيكلة الديون .

وبالإضافة لما سبق فقد سعت بعض الحكومات إلى اتخاذ العديد من الاجراءات الأخرى للتخفيف من تداعيات آثار الأزمة المالية من خلال اتخاذ الاجراءات التي تساهم في جذب الاستثمارات الخارجية والداخلية وخاصة ما يتعلق منها بتنشيط السياحة والصادرات وتنشيط الاسواق المالية التي كانت اول القطاعات تأثرا بالأزمة المالية العالمية للمساهمة في تغطية نقص السيولة والحفاظ على استمرار معدلات النمو الاقتصادي .

ويرى الباحث أن اتباع الحكومات هذه الاجراءات يساهم في تنظيم الاقتصاد في السوق ويقلل من الآثار السلبية للأزمة المالية، كما أنها تساهم في إحداث الاصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة العمل.

ونتيجة لذلك فإن الدول تسعى إلى اتباع العديد من السياسات الاقتصادية التي تساهم في تفعيل الانظمة الرقابية وتقليل من أثر الأزمات المالية بشكل فاعل، ومن ابرز هذه السياسات ما يلي:

السعي لوضع و صياغة خطط طويلة الأجل تساهم في تطبيق مبادئ الحوكمة الفعلية في الهيئات الرقابية و ذلك من خلال تطوير الاطار التشريعي والرقابي بشكل مستمر.

1- الاهتمام بتطوير و تفعيل أدوات استثمارية جديدة تواكب الاتجاهات الاقتصادية المطبقة.
2- ادخال الأدوات الاستثمارية الحديثة إلى الاسواق في الإدارة والتي تتناسب مع التطورات الراهنة.
3- تعميق القواعد الانتاجية و زيادة خطط التبادل التجاري وتنويع اسواق الصادرات لمواجهة كافة التحديات التي تواجه الاسواق المالية والاقتصاد الوطني .

الفرع الثاني : دور السياسة الرقابية في تحقيق الاستقرار

إن تفعيل انظمة الرقابة تساهم في ضمان وتوفير الطمأنينة للمستثمر والمساهم وذلك لتحقيق العوائد المناسبة بشكل يحقق تناسب فعلي بين ما تم استثماره وبين العوائد التي تنتج عنه وبشكل يحقق حفاظ فعلي على حقوقهم وخاصة حقوق الأقلية، بالإضافة لدورها الذي يساهم في تعظيم قيمة المنافسة بالأسواق ووفق الآليات المالية الحديثة .

كما يساهم في بيان المصادر الفعلية للأموال المحلية من خلال اتباع نظام مالي مصرفي ونظام قانوني في الاسواق المالية وبشكل يحقق التوافق و يواكب الزيادة الكبيرة في سرعة الحركة لانتقال التدفقات الرأسمالية .

حيث يساهم ذلك في تجنب حدوث المشاكل المختلفة سواء كانت محاسبية ومالية مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار ويدعمه ويؤدي لدرء الانهيار.

الخاتمة:

تعد الإدارة الموجه الإساسي في مختلف النشاطات والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعد المجال الاقتصادي ذو أهمية كبير على اعتبار أنه يتعلق بمختلف فئات المجتمع ويؤثر عليهم سلباً وايجاباً.

النتائج :

1- تعتبر لدولة من أبرز الكيانات التي تتأثر بشكل كبير ومباشر بالسياسات الاقتصادية المتبعة في المؤسسات التي تتبع لها، الأمر الذي يوجب عليها ممارسة دور تنظيمي ورقابي ذو فاعلية كبيرة في تسيير أمور الاقتصاد وتنظيمه بالشكل الذي يحد من الأزمات المالية التي تتم والآثار التي تنتج عنها.
2- اختلف الفقه بين التأييد والمعارضة لممارسة الإدارة الدور الرقابي على النظام الاقتصادي بالأسواق بالشكل الذي يساهم في الحد من آثار الازمات المالية، بحيث اتبع اتجاه من الفقه الرأي بانه لا يمكن ان يكون للدولة دور رقابي على اعتبار ان ذلك سيؤدي الى اضعاف السوق و الاقتصاد نتيجة لاتباع سياسات مالية غير مناسبة، واتجه الرأي الآخر لضرورة تفعيل الدور الرقابي للدولة و مؤسساتها على الاقتصاد لكونها المتأثر الاساسي من الازمات المالية .
3- ان اتخاذ الدول العديد من السياسات الرقابية المباشرة وغير المباشرة في مختلف المجالات الاقتصادية والنطاقات إلا أن دورها لا يزال قاصراً عن الوصول بالوضع الاقتصادي للوضع الآمن من التأثر بالأزمات المختلفة.

التوصيات :

1- يوضي الباحث باعادة النظر في القواعد والتشريعات الناظمة لاعمال ضبط المجال الاقتصادي بكافة صوره، لتنظم بالشكل الذي يسهم في تطوير وتوسيع النشاط الاقتصادي وتوزيع عوائده على الافراد

بعدالة و فرض العقوبات على كل من يمارس افعال تنطوي على الاعتداء أو التأثير بشكل سلبي على هذه النشاطات.

2- يوصي الباحث بتشريع القوانين الناظمة للقواعد المتعلقة بمكافحة الفساد وخاصة القواعد المجرمة لاستغلال النفوذ وتحقيق المآرب والغايات الشخصية أو لدفع العمولات والرشاوي للمسؤولين والنافذين في السلطات المختصة للتغاضي عن المخالفات المرتكبة أو لأبرام العقود المتعلقة بالسلع الممنوع دخولها للبلاد أو لإنجاز المشاريع واتمام العقود بشكل مخالف لمبادئ الشفافية والنزاهة .

3- يوصي الباحث بضرورة السعي لوضع و صياغة خطط طويلة الأجل تساهم في تطبيق مبادئ الحوكمة الفعلية في الهيئات الرقابية و ذلك من خلال تطوير الاطار التشريعي والرقابي بشكل مستمر.

قائمة الهوامش

(1) فتح الله ولعلو (1981) الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، ص454.
(2) محمد دويداو (2002) مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص17.
(3) مصطفى كمال حجازي، المشتقات المالية وتداعيات الازمة المالية العالمية، بحث مقدم الى المؤتمر العملي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، الفترة 1 -2 ابريل 2009.
(4) ارشيد العابد، الازمة المالية بين الاسباب والنتيجة، يوم دراسي حول الازمة المالية الراهنة، اسبابها، نتائجها، انعكاساتها، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، المركز الجامعي بوادي، لليوم 02 فيفري 2009.
(5) احمد جامع (بدون تاريخ) الرأسمالية الناشئة، دار المعارف، القاهرة، ص 144.
(6) عاطف حسن النقلي (2002) مبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة النصر، الزقايق، ص6.
(7) عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحه (1990) مقدمة في الاقتصاد العام، دار المعرفة الجديدة، الاسكندرية، ص50.
(8) رامي السيد فوزي (2001) دور الادارة في التنمية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص46.
(9) علي الكواري الاصلاح الجذري هو مدخل لمراقبة اشكاليات التنمية، ورقة عم قدمت في مؤتمر " التحولات الديموغرافية وسوق العمل " الجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط 2012.
(10) فريد كورتل، الازمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة ابحاث روسيكدا الدولية العلمية المحكمة، لليوم 03 فيفري 2009.
(11) ارسلان شيخاوي، ازمة دبي كانت منتظرة مع ازمة العقار والنمو غير الطبيعي للاقتصاد الحقيقي، مقال منشور في جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5745 بتاريخ 2009/10/30.
(12) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الاسكوا "، ص 15 - 20.
(13) رابط الموقع الالكتروني:
http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?country=1&LawID=3753
(14) هبه عبد المنعم، صندوق النقد العربي، الاقتصاديات العربية خلال العقدين السابقين: ملامح وسياسات الاستقرار، ابو ظبي 2012.

قائمة المصادر والمراجع

1. جامع، احمد."الرأسمالية الناشئة." دار المعارف، القاهرة .
2. حجازي، مصطفى كمال (2009) "المشتقات المالية وتداعيات الازمة المالية العالمية." بحث مقدم الى المؤتمر العملي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر.
3. حشيش، عادل احمد مصطفى وشيحه، رشدي (1990) "مقدمة في الاقتصاد العام، دار المعرفة الجديدة." الاسكندرية.

4. دويداو، محمد (2002) "مبادئ الاقتصاد السياسي." بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
5. رابط الموقع الالكتروني: http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?country=1&LawID=3753
6. السيد فوزي، رامي (2001) "دور الادارة في التنمية." رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
7. شيخاوي، ارسلان. (2009) "أزمة دبي كانت منتظرة مع ازمة العقار والنمو غير الطبيعي للاقتصاد الحقيقي." الخبر الجزائرية، العدد 5745بتاريخ 2009/10/30 .
8. العابد، ارشيد. (2009)"الأزمة المالية بين الاسباب والنتيجة." يوم دراسي حول الأزمة المالية الراهنة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، المركز الجامعي بوادي، لليوم 02 فيفري 2009 .
9. عبد المنعم، هبه (2012) "الاقتصاديات العربية خلال العقدين السابقين: ملامح وسياسات الاستقرار" صندوق النقد العربي.
10. الكواري، علي(2012). "الاصلاح الجذري هو مدخل لمراقبة اشكاليات التنمية." ورقة عليقم قدمت في مؤتمر" التحولات الديموغرافية و سوق العمل" الجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط.
11. كورتل، فريد. (2009) "لازمة المالية العالمية واثرها على الاقتصاديات العربية." ، مجلة ابحاث روسيكدا الدولية العلمية المحكمة.
12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الاسكوا " .
13. النقلي، عاطف حسن (2002) "مبادئ الاقتصاد المالي."الزقايق: مكتبة النصر.
14. ولعلو، فتح الله (1981) "الاقتصاد السياسي."، دار الحداثة، ص454.

References

1. Abdel Moneim, Heba (2012). Arab Economies During the Past Two Decades: Features and Stability Policies. Arab Monetary Fund.

2. Al-Abed, Irshid (2009). The financial crisis between causes and consequences. A study day on the current financial crisis, Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, Bawadi University Center, Feb 2, 2009.

3. Al-Kuwari, Ali (2012). Radical reform is an entry point for monitoring development problems. A paper presented at the “Demographic Transitions and the Labor Market” conference, Oman Economic Society, Muscat.

4. Al-Naqli, Atef Hassan (2002). Principles of Financial Economics. Al-Zaqaiq: Al-Nasr Library.

5. Cortle, Fred (2009). The global financial crisis and its impact on Arab economies. Rosikda International Scientific Research Journal, peer-reviewed.

6. Doydaw, Muhammad (2002). Principles of Political Economy. Beirut, Lebanon: Al-Halabi Legal Publications.

7. El-Sayed Fawzi, Rami (2001). The Role of Administration in Development. Master's thesis, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science.

8. Hashish, Adel Ahmed Mustafa and Shiha, Rushdi (1990). Introduction to General Economics, New Knowledge House. Alexandria.

9. Hijazy, Mustafa Kamal (2009). Financial Derivatives and the Repercussions of the Global Financial Crisis. Research presented to the thirteenth annual practical conference of the Faculty of Law, Mansoura University, Egypt.

10. Jamaa, Ahmed. “Emerging Capitalism”. Dar Al Maaref, Cairo.

11. Shekhawi, Arslan (2009). The Dubai crisis was expected with the real estate crisis and the abnormal growth of the real economy. Algerian Al-Khabar, No. 5745, 10/30/2009.

12. The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

13. Walalou, Fathallah (1981). Political Economy. Dar Al-Hudatha, p. 454.

14. Website link: http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?country=1&LawID=3753